

اسم البرنامج: حديث الثورة

عنوان الحلقة: إعادة محاكمة مذبحه بورسعيد، التمديد للمؤتمر العام بليبيا

مقدمة الحلقة: غادة عويس

ضيوف الحلقة:

- خالد محمد/أستاذ القانون وعضو مجلس الشعب المصري المنحل
- عصام عبد الباري/متحدث باسم أهالي شهداء مذبحه إستاد بورسعيد- القاهرة
- رنا فاروق/عضو حزب الدستور والمتحدثة باسم اتحاد شباب الثورة
- عبد اللطيف المهلهل/عضو تحالف القوى الوطنية
- محمود الغرياني/عضو اللجنة التشريعية والدستورية في المؤتمر الوطني العام

تاريخ الحلقة: 2014/2/6

المحاور:

- ردود فعل في بورسعيد بعد حكم النقض
- أدلة دامغة تدين الأمن
- إمكانية اللجوء لمحاكم دولية
- استغلال الحدث الرياضي لتحقيق مآرب سياسية
- جدل حول تمديد ولاية المؤتمر الوطني العام
- معوقات صياغة الدستور في ليبيا

غادة عويس: أهلا بكم في حديث الثورة، قبيل أيام من الاحتفال بالذكرى الثالثة لاندلاع ثورة السابع عشر من فبراير ضد حكم العقيد معمر القذافي يعيش الليبيون في خضم جدل حاد حول تمديد ولاية المؤتمر الوطني العام وسبل إعادة بناء الدولة الليبية نتناول أبعاد هذا الجدل في الجزء الثاني من حديث الثورة، أما في الجزء الأول فننتوقف مع أحد الفصول الدامية في تاريخ ثورة يناير في مصر حيث نناقش أبعاد قرار محكمة النقض

إعادة محاكمة عشرات المتهمين في قضية مذبحه إستاذ بورسعيد التي وقعت قبل عامين وذلك بعد إلغاء جميع الأحكام الصادرة على المتهمين في تلك المذبحة التي راح ضحيتها 72 مشجعا من النادي الأهلي، وقد تركت هذه القضية ولم تزل تركت أصداء واسعة على الساحة السياسية حيث ينتشر اعتقاد بأن استهداف مشجعي النادي الأهلي كان انتقاما لمشاركتهم في ثورة يناير.

[تقرير مسجل]

محمد مزيمر: هكذا كان رد فعل أهالي أكثر من 70 قتيلا سقطوا فيما يعرف بمذبحة إستاذ بورسعيد بعد صدور حكم طال انتظاره، فقد ألغت محكمة النقض المصرية الخميس أحكاما سابقة بحق 62 متهما في المذبحة كانت صدرت بحق بعضهم أحكام وصلت حد الإعدام القرار يعني أنه ستعاد محاكمة المتهمين، أحداث القضية تعود بنا إلى الأول من فبراير قبل سنتين خلال فترة حكم المجلس العسكري عندما اقتحمت الجماهير الملعب فتحولت المباراة التي جمعت بين المصري البورسعيدي والنادي الأهلي إلى ما وصفه كثيرون باليوم الأسوأ في تاريخ الرياضة المصرية، وصل عدد القتلى من مشجعي النادي الأهلي إلى 72 علاوة عن مئات الجرحى، اتهامات كثيرة وجهت وقتها إلى جهات أمنية وما يعرف بفلول مبارك فيما اعتبر مؤامرة مدبرة استهدفت ثورة يناير، في 26 يناير الماضي أصدرت المحكمة حكما يقضي بإحالة 21 متهما إلى مفتي الجمهورية للنظر في إعدامهم، الحكم أثار ردود فعل إيجابية بين مشجعي الأهلي وأثار موجة غضب وأحداث شغب في بورسعيد انتقلت إلى الإسماعيلية والسويس فراح ضحيتها أكثر من 40 قتيلا أعلن الرئيس المعزول محمد مرسي بموجب ذلك حالة الطوارئ وحظرا للتجوال في مدن القناة، اشتعلت الأوضاع مجددا في 9 من مارس الماضي بعد صدور حكم جنایات بور سعيد القاضي بإعدام 21 متهما وأحكام بالسجن وصلت حد المؤبد وشملت قيادات أمنية وضابطا وعددا من المشجعين، صدور الحكم أثار موجة عنف جديدة في بورسعيد، في أولى ردود الفعل على قرار محكمة النقض قالت رابطة ألترس أهلاوي على صفحتها الرسمية على الفيسبوك إنها لا تهتم كثيرا بما صدر وأكدت الرابطة أن حق قضايا المجزرة سيأتي عبر أيديهم وليس عبر القضاء بحسب ما جاء في البيان.

[نهاية التقرير]

غادة عويس: لمناقشة هذا الموضوع معنا في الاستوديو كل من الدكتور خالد محمد

أستاذ القانون وعضو مجلس الشعب المصري المنحل ورنا فاروق عضو حزب الدستور والمتحدثة باسم إتحاد شباب الثورة أهلا بكما، دكتور كيف تقرأ هذا القرار؟

خالد محمد: والله المشهد العام يوحي بأن أحيانا يعني يجعل ميزان العدل يُنظر إليه بشيء من الشك حينما تكون هناك قضايا استمرت في المحكمة فترة طويلة متهم فيها النظام السابق بكل ما ارتكب من جرائم ويخرجوا بالبراءات، ونجد على العكس من ذلك أن هناك فتيات صغيرات حينما تخرج في مظاهرة أو طلبة حينما يخرجون في مظاهرة يحكم عليهم بالحبس والسجن لخمس سنوات وعشر سنوات و17 عاما، وهناك الآلاف عشرات الآلاف في السجون بمحاكمات يعني أقل ما توصف أنها ليست محاكمات إنما يوضعون بغير حق هنا ننظر إلى ميزان العدل بنوع من الريبة وبنوع من الشك فيما يصدر عنه من الأحكام.

ردود فعل في بورسعيد بعد حكم النقض

غادة عويس: ينضم إلينا في الحقيقة من القاهرة عصام عبد الباري المتحدث باسم أهالي شهداء مذبحه إستاذ بور سعيد ووالد الشهيد مصطفى، سيد عصام ما هي أصداء صدور هذا القرار لدى أسر الضحايا؟

عصام عبد الباري: والله الأصداء.. السلام عليكم أولا وسلام لكل الموجودين في الأستوديو الناس الأفاضل الناس اللي جاءوا ليقولوا الكلام الحقيقي، وطبعا الأصداء النهاردة كانت أصداء حالة استياء عام عند جميع أسر الشهداء وانهيار، كلنا أعصابنا انهارت في قلب المحكمة، والمحكمة للأسف بدأت بفعل استقزازي جاءت قوات خاصة دخلت واستعرضت القوة ومش عارف قعدوا ساعتين اثنين، وتقريبا كان تسرب الحكم بدليل أنهم أحاطوا كل المحكمة بقوات من الأمن على أساس كعملية إرهاب ورعب لدرجة أن كل أسر الشهداء قعدت تصوت وتقول: "لو كانت القوات دي أصلا في إستاذ بورسعيد ما كنش أولادنا ماتوا ولا كان حد قدر يبجي يامتهم" يعني شمعنا القوات دي تظهر دي الوقت؟ وساعة ما يكونوا عايزين يموتوا حد ولا يخلصوا من حد ببسيبوه كده ويقولك البلطجية، فطبعا هذا الحكم النهارده أثر على جميع أسر شهداء مذبحه بورسعيد بالكامل، في حالة استياء لدرجة أن هذه الحالة يعني تكاد تكون يعني كانت صدمة لكل الأسر.

غادة عويس: طيب.

عصام عبد الباري: وكذلك جماهير الكرة المصرية.

غادة عويس: ابق معنا سيد عصام سأعود إليك دعني آخذ رد فعل من السيدة رنا فاروق، سيدة رنا إذن كما قال سيد عصام حالة استياء عامة كيف يمكن التعليق على ذلك؟

رنا فاروق: أه طبعاً أهالي الشهداء والضحايا لهم حق كامل في إن يكون عندهم حالة استياء ليس من هذا الحكم فقط ولكن من طول المدة التي لم يحاكم فيها من فعلوا أو الفاعل الحقيقي لهذه المجزرة، هو المشكلة أن المشكلة لها شقين: أول شق إن يعني أهالي بورسعيد اللي تم الحكم عليهم بالإعدام يقولون يعني اللي تم عليهم الحكم بالإعدام أبان فترة حكم المعزول مرسي يقولون أن هذا الحكم كان مسيساً وكان الغرض منه يعني إيه إحنا يعني نخلص القضية وخلص يعني ويقولون أنهم ليسوا المرتكب الحقيقي وراء هذا الفعل أو هذه المجزرة، والآن نرى أن يتم إعادة النظر في القضية أنا رأيي أن يعني قضائياً هذا الحكم طبيعي جداً، طبيعي جداً يحصل في ساحات القضاء أن يتم الحكم بالإعدام ويتم نقض الحكم وإعادة القضية مرة أخرى، ولكني أرى إن إحنا كده يعني نجي جامد أوي على حق الشهداء ونجي جامد أوي على الضحايا اللي ماتوا في المجزرة دي ويجب أن يتم تقديم الفاعل الحقيقي لهذه المجزرة وليس تقديم فاعلين يعني للمذبح كده عشان يتم التخلص من القضية وإرضاء طرف على حساب طرف آخر، يجب أن يتم تقديم الفاعلين الحقيقيين حتى لا يكون في طرف مظلوم في هذا الوضع يعني لا يكون في أهالي بورسعيد مظلومين وكان يتم تقديمهم جوراً مثلاً أو ذلك وأن لا يكون هذه الشهداء الذين ماتوا في هذه المجزرة البشعة مظلومون أيضاً ويجب أن يتم تقديم الأجهزة الأمنية التي قصرت في هذا الوضع والتي تسببت أولاً وأخيراً في هذا الوضع إلى محاكمات عادلة وشاملة وسريعة.

غادة عويس: دكتور كما قالت السيدة رنا إذن ينبغي تقديم الفاعل الحقيقي إلى القضاء ومن الطبيعي إعادة النظر في الأحكام بالنظر إلى اعتراض أهالي بورسعيد؟

خالد محمد: طيب أنا أقول لحضرتك القضية دي بالذات قضية إستاذ بور سعيد بالذات تحديداً هي حصلت في رابع يوم من أيام مجلس الشعب السابق وكان في آخر يوم من أول أسبوع في هذا الشأن وانعقد مجلس الشعب ثاني يوم مباشرة في جلسة استثنائية يوم الخميس لبحث أو لتكوين لجنة تقصي الحقائق وتكونت بالفعل وذهبت لجنة تقصي الحقائق ثاني يوم مباشرة إلى بورسعيد قعدت أسبوع هناك، جمعت الأقوال والشهادات

والتقت بمن له علاقة بهذه القضية ووصلت إلى تقرير انتهى هذا التقرير في مجلس الشعب وأصدر توصياته من لجنة تقصي الحقائق انتهى إلى أن وزارة الداخلية سهلت ويسرت ومكنت لوقوع هذه المجزرة.

غادة عويس: صدر في 12 من فبراير 2012..

خالد محمد: هذا هو التقرير لكن أنا عايز أقول لحضرتك أن هذا التقرير بشهادة الشهود قال أن وزارة الداخلية بالتعاون مع البلطجية اللي دخلتهم، وعندي عدة مستندات وأدلة قدمت من مجلس الشعب إلى لجان التحقيق، قدمت أدلة صحيحة وثابتة على المتهمين، هؤلاء المتهمين اللي المحكمة نفسها محكمة الجنايات حينما حكمت عليهم كانت تتلو اسم فلان الفلاني وكانت تقول أنه مسجل خطر وأنه ارتكب جرائم أخرى وفلان الفلاني.. و34 واحد المحكمة نفسها هي التي قالت أنه مسجل خطر، ثم أنا عندي الشرطة دخلت، كانت تدعو الجمهور إن هو يخش، سعة الإستاد 12 ألف دخلت 17 ألف، أغلقت الأنوار لحمت أبواب الإستاد أثناء الخروج، كل هذه الأدلة قدمت وشهادات الشهود بمن فيهم قدمت على ارتكاب وزارة الداخلية مع البلطجية في ذلك الوقت لهذه المجزرة بالأسماء ومقدمة بهذا الشكل إذن أنا عندي..

غادة عويس: سأعود إليك أستاذ خالد..

خالد محمد: أنا عندي مشكلة رئيسية أنا أمام قضايا بلا أي أدلة وبلا أي مستندات يصدر فيها أحكام ويعامل فيها المتهمون معاملة غير عادلة وغير إنسانية بالمرة..

غادة عويس: الكيل بمكيالين باختصار.

خالد محمد: وأمام محاكمة أخرى.

غادة عويس: فيها أدلة.

خالد محمد: فيها كل الأدلة.

غادة عويس: ويجري إعادة النظر فيها.

خالد محمد: ويجري إعادة النظر فيها.

غادة عويس: سيد عصام هل لديكم خطوات قانونية ستقومون بها؟

عصام عبد الباري: والله إحنا بعد اللي شفناه النهارده إحنا نقول معلش يعني كده يعني حسبنا الله ونعم الوكيل في قضاء مصر للأسف، للأسف لأن كده قضاء مصر صدمنا في هذه القضية وكانت الحمد لله في المرحلة الأولى كان معنا مستشار وقاضي فاضل تعامل مع القضية، وأنا لي تحفظ مع الأستاذة اللي قاعدة مع حضرتك اللي هي بتقول أنهم جابوا دُول كبش فداء لا، دول مش كبش فداء لو كانت حضرت المحاكمة وشافت السيديات وشافت الناس اللي أخذت الأحكام دي متلبسين بالصوت والصورة والحركة وإحنا شفنا يعني أنا لو شخص عادي مش قاضي وشفنا الناس دي أنا أموتها بدون أي حكم مش أستنا حكم بعيدين اسألها سؤال لو ابنك أو أخوك أو ابنتك في هذا الموضوع ستعملين إيه؟

غادة عويس: سيد عصام أريد أن.. سأعود إليك سيد عصام هل الآن ستنتظرون إعادة المحاكمة ثم تتحركون أم يعني لا حول ولا قوة لديكم؟

عصام عبد الباري: إحنا بالنسبة لنا لم يعد لدينا ثقة في قضاء مصر، وإحنا قلنا اللي يقدر على حاجة يعملها سواء من الشباب ولا من أسر الشهداء وإحنا عندنا استعداد نروح كلنا في ستين داهية بعد أولادنا ما راحوا، لم يعد لدينا أمل في الحياة في ظل بلد كلها ظلم والقضاء لم يعد عنده عدل..

غادة عويس: يعني لن تفعلوا شيئاً؟

عصام عبد الباري: قانونا ولا سنعترف بالقانون خلاص إحنا احترمنا نفسنا وقلنا إن في بلد وفي دولة وفي نظام احترمنا نفسنا سنتين اثنتين..

غادة عويس: ماذا لو أعيدت المحاكمة سيد عصام وأعيدت الإدانة أيضاً؟

عصام عبد الباري: أنا عن نفسي لن أعترف بأي حكم حتى لو جم كلهم بالإعدام لأنني خلاص ثقتي في القضاء هزت، أنا وكل أسر الشهداء..

غادة عويس: وإلا ماذا، وإلا ماذا سيد عصام؟

عصام عبد الباري: سنضحي بأنفسنا واحد واحد ونأخذ حقنا بأيدينا، ونتحول إلى..

غادة عويس: كيف يعني كيف يعني سيد عصام؟ كيف هذا؟

عصام عبد الباري: إحنا خلاص لنهرنا وما حد حاسس فينا بهذه البلد.

غادة عويس: طيب.

عصام عبد الباري: اتفقنا وقلنا نستنا ويمكن هذا الحكم يكون سبب في استقرار البلد وترجع الكرة وترجع النشاط ما فيش لا كرة راجعة ولا نشاط راجع وعلى جثتنا كلنا سواء كنا أسر أو ألتراس أهلاوي إلا القصاص هذا، ما عاد في قصاص بقى قصاص إيه؟

غادة عويس: طيب سيدة رنا لديها تعقيب على ما ذكرته سيد عصام.

عصام عبد الباري: سيدة رنا بعد إذتك بعد إذتك..

غادة عويس: تريد أن توضح لك.

عصام عبد الباري: نفسي، نفسي يكون عندها ابن يموت عشان نشوفها وهي تتكلم أو أخ يموت أو هي تموت.

أدلة دامغة تدين الأمن

غادة عويس: يعني نحن بالكاد نكون نفهم ما تقوله لأنك تتحدث إلينا عبر الهاتف صوتك غير واضح تماماً، لكن أسمع الحرقة واللوعة في صوتك سيد عصام على أي حال رنا لديها تعقيب على ما ذكرته لأنك ذكرتها، هو يقول أن هناك أدلة وهناك أيضاً تقرير كما ذكر الدكتور للجنة تقصي الحقائق ما الرد على ذلك؟

رنا فاروق: أولاً أريد أن أوضح شيئاً للأستاذ عصام أنا معه قلباً وقالياً وحزينة، يعني أحزن كثيراً جداً جداً على موت أي شاب من الشباب بعيداً عن أيديولوجيته أو اتجاهه أو انتمائه وأي من ذلك لأن الشباب هم مستقبل مصر وأنهم يموتون بهذه الطريقة البشعة فهذا يدل على أن الثورة ما أخذت طريقها الصحيح، أنا أستاذ عصام فهمني غلط لما قلت إن تقديم أهالي..

غادة عويس: كبش فداء.

رنا فاروق: أه أهالي بور سعيد، أنا أقصد أن أهالي بور سعيد قالوا أو يقولون أن من قدموا منهم لهذه المحاكمة هم ليسوا الفاعلين الحقيقيين أنا أتكلم..

غادة عويس: طبعي أستاذة رنا أن يقولوا ذلك أي متهم حتى لو ثبتت عليه التهمة سيقول أنا بريء في النهاية.

رنا فاروق: أنا أتكلم، أتكلم عن رؤيتهم ولست أتبنى رؤيتهم، أنا أتكلم عن رؤيتهم يعني..

غادة عويس: ولكن الحرص على هذا الاعتراض من المتهمين والذين كانوا أدينوا وهناك أدلة كما يقول التقرير الذي كان صدر في فبراير 2012 الحرص على اعتراضهم والكيل بمكيال آخر في محاكمات أخرى كانت الأدلة فيها أقل وجرى الحكم سريعاً ودعم هذه الأحكام ويعني تشجيعها ماذا يجعلنا نفهم؟

رنا فاروق: أولاً التقرير ده أنا وكثير من الشباب طالبنا به أن يخرج إلى العلن ولم يستجيب المعزول مرسي ولم يستجيب مجلس الشعب الذي قام بهذا التقرير، ده أول شيء.

غادة عويس: هو منشور.

رنا فاروق: لا بعدها بكثير، ثاني شيء لم يتم إرفاق هذا التقرير في القضية، ثالث شيء أنا أقول وأقولها بشكل واضح وأقولها مرة ثانية وثالثة ورابعة إذا لم يتم تقديم الفاعلين الحقيقيين لهذه المجزرة سوف تأخذ مصر في طريق الانتقامات الشخصية، فيجب أن يتم تقديم الفاعلين الحقيقيين، إعادة المحاكمة ليست هي آخر المطاف إعادة المحاكمة دي شيء طبيعي جداً وتقدر المحاكمة تعاد ويتم الحكم بنفس الحكم السابق، مش هي دي المشكلة، لكن يجب أن يتم تقديم الفاعلين الحقيقيين يجب أن تكون محاكمات سريعة يجب أن تكون حكومات غير مسيسة ويجب أن تكون محاكمات في اتجاهها الصحيح بما يحقق ثورة 25 يناير.

غادة عويس: هذا يعني الكل يطلب ذلك لكن عملياً على الأرض دكتور ماذا الذي يجري؟

خالد محمد: عملياً على الأرض زي ما أقول لحضرتك موضوع أنه التقرير لم يعلن أو لم يستجيب أحد بتقديمه، أولاً تقرير مجلس الشعب أذيع إذاعة علنية في صوت الشعب يوم 2/21 بعد الانتهاء مباشرة وأثناء تلاوته تُلى في مجلس الشعب في جلسة علنية بكل تفاصيله لمدة 45 دقيقة وهو موجود الآن على اليوتيوب يستطيع أي حد أنه يخش، هذا من تاريخه من يوم..

غادة عويس: موجود أصلاً حتى أثناء تحضيره للحلقة رأيت تفاصيل التفاصيل عن التقرير رنا..

خالد محمد: هو موجود في صوت الشعب وأعلن في نفس اليوم التقرير وبقي له ثلاث سنين على اليوتيوب فموضوع الإعلان ده مسألة منتهية، الأمر الثاني أنه أرفق من مجلس الشعب في ذلك التاريخ إلى جهات التحقيق النيابة العامة وهو مدرج مع النيابة

العامّة في التحقيقات، الأمر الثالث اللي إحنا نتكلم فيه حضرتك يعني كان هناك متهمين فعليين مقدمين للمحاكمة وفقاً للمستندات والأدلة وشهادة الشهود هم من قدموا بل بالعكس هناك من برئ من الشرطة اللي هم أخذوا من الـ 32، المحكمة طعنت عليهم واستجابت محكمة النقض على طعن النيابة العامة هؤلاء أيضاً متهمون مقيدون ومثبت عليهم كل هذا، إذن القضية قضية واضحة صريحة بها كل المستندات نُظرت على مدى 58 جلسة بكل ما فيها من أدلة ثبوت على هؤلاء المتهمين تحديداً، إذن زي ما قلت لحضرتك نحن في هذه الحالة أمام يعني كيل بمكيالين ليس له أي شيء آخر، هذه مشكلة المنظومة الحاكمة الآن أننا أمام دولة ظالمة لم يعد العدل لو يعد مقياس العدل أو ميزان العدل، يا سيدتي الفاضلة إذا سمح قضاة لأنفسهم أن تعصب أعينهم ويذهبوا للتحقيق مع المتهمين في أماكن لا يعلمون عنها شيئاً فهم بذلك قد أهانوا القضاء يعني إذا أنا قاضي وأسمح وأرضى أن تعصب عيني وأنتقل إلى السجن كي أحقق مع متهم أو كي أسمع من متهم أين استقلال القضاء؟ الدول تقوم على استقلال القضاء وعلى استقلال السلطة التشريعية يعني إذن نحن أمام منظومة دولية في من حالة الانهيار.

غادة عويس: ولكن، قد يقولون لك ظروف استثنائية والقضاء يأخذ وقته.

خالد محمد: إذا كان القضاء يأخذ وقته، يأخذ وقته إذا كان في قضايا تأخذ حكماً خلال يومين وبأحكام جنائية تنتهي بـ 17 سنة لحبس طلبة و 11 سنة لحبس فتيات، بهذه المسألة أين الوقت الذي تأخذه هذه المحاكم؟ أين الوقت الذي تأخذه هذه المحاكم؟

غادة عويس: سيد عصام لا زلت معنا؟

عصام عبد الباري: نعم.

غادة عويس: أريد أن أسألك، هل يمكنكم مثلاً أن تبادروا مجدداً كمحاميين عن الضحايا تعودون وتقدمون في إعادة المحاكمة مجدداً الأدلة التي بحوزتكم والتي أيضاً نشرت في تقرير اللجنة في فبراير 2012؟

عصام عبد الباري: والله هو الموضوع هذا أصلي الثقة بالقضاء اهتزت، فكيف لنا أن نتعامل معه؟ يعني أنا شخصياً أقول..

غادة عويس: ولكن هذا مجرد شعور سيد عصام، هذا شعور لك الحق به لكن في النهاية عليك أن تتحرك ربما نحترم العواطف هنا ولكن بالمنطق عليك أن تتبع الأساليب القانونية الموجودة والمتاحة.

عصام عبد الباري: أنت عايزة رأيي بشأن القضية دي تنجح، أنا أوديتها في قضاء ثاني غير قضاء مصر بشأن تنجح، وبعد إذنك يعني أوديتها محكمة دولية بشأن تنجح.

غادة عويس: عفواً عشان تنجح ماذا قلت؟

عصام عبد الباري: أحولها إلى قضاء ثاني..

إمكانية اللجوء لمحاكم دولية

غادة عويس: قضاء دولي؟ لكن للقضاء الدولي شروط سيد عصام يعني هل الكلام واقعي؟ عادة عندما يستحيل العمل أمام القضاء المحلي يمكنك أن تذهب إلى القضاء الدولي وربما هنا الشرط غير مستوفى بالنسبة للقضاء الدولي؟

عصام عبد الباري: والله إحنا فينا برضه، فينا بعض الأولاد اللي توفوا فيهم جنسيات دولية وإحنا عارفين أنه القضاء يخذلنا يبقى نقيم بقى حكم في المحاكم الدولية ونبعد عن مصر ما دام مش عارفين نأخذ حقنا في مصر.

غادة عويس: لكن اسمح لي سيد عصام لست خبيرة قانونية لكن عندما تريد أن تذهب إلى القضاء الدولي عليك أن تستوفي الشروط للذهاب إلى القضاء الدولي وعندما تقول القضاء المحلي لا يستجيب لي القضية لم تنته في القضاء المحلي، يقولون لك هنالك إعادة محاكمة وبالتالي أنت لا تستطيع أن تقول لهم انتهت القضية عند القضاء المحلي وأقل الباب في وجهي.

عصام عبد الباري: يا سيدتي أسألي عن تاريخ المستشار صبحي عبد المجيد في القضايا، عمره ما حكم في قضية وتردت، كيف يحكم المستشار صبحي عبد المجيد في هذه القضية وتُحال ثاني؟ أسألي عن تاريخه إذن القضاء كده تسييس، أنا أناشد والله بقول لها من قلبي إن القضاء المصري يتقي الله في شعب مصر وفي المصريين عشان خلاص المؤثر بتاعه تحول من العدل إلى الظلم، يتقوا الله.

غادة عويس: سأعود إليك سيد عصام، دكتور، سيد عصام يتحدث عن قضاء دولي هل هذا متاح؟

خالد محمد: لا هذا غير متاح طبعاً لأنه القضاء يستلزم استنفاد طرق الطعن في القضاء المحلي أو عدم استطاعته يعني يتقاضى في مصر لكن في ظل هذه الوقائع القانونية التي تحدث هو ده إجراء عادي الطعن في محكمة النقض وأحياناً تستجيب المحكمة أو تنقض، وبنقضها يعاد مرة أخرى لمحكمة الجنايات في دائرة أخرى وتتنظر من جديد بنفس الوقائع مرة أخرى يصدر فيها حكم آخر.

غادة عويس: سيد عصام مشجعي النادي الأهلي كانوا هددوا بنشر الفوضى في مصر إذا لم تصدر أحكام قاسية في القضية هل ما زال التهديد قائماً؟

عصام عبد الباري: نعم، لا زال تهديد قائماً وأعتقد أنهم سيبقى لهم فعاليات أعتقد ذلك.

غادة عويس: سيدة رنا لديك تعقيب على ذلك أمام هذه الأزمة؟

رنا فاروق: أنا يعني أقول أنه نعم تحدث أحياناً أن يكون في قضايا نوعاً ما بمكيالين، قضايا سريعة وقضايا تأخذ وقتاً، بس أنا أقول من خلال رؤيتي شفت قضايا كثير بهذا الشكل..

عصام عبد الباري: أستاذة لو سمحت..

غادة عويس: سيد عصام سأعود إليك، تفضلي.

رنا فاروق: أكمل بس كلامي، إن كثيراً من القضايا يكون أنها يعني تأخذ وقتاً طويلاً بسبب إن أوراق هذه القضية فيها عدم اكتمال أدلة فيها طعن على الأدلة يعني القضية دائماً تنتظر بأوراقها فعندما لا تكون هذه الأوراق يعني فيها معلومات شاملة عن الحدث أو..

غادة عويس: مكتملة الأركان.

رنا فاروق: عندما لا تكون مكتملة الأركان من حق الطرف الآخر أن يطعن عليها أنا رأيي أنه لازم برضه أنه نحن نستمر في السبيل القضائي وفي الطريق القضائي..

غادة عويس: تقولين غير مكتملة الأركان، لكن اسمحي لي أن أذكر بما أنك كنت قد انتقدت عدم نشر تقرير لجنة تقصي الحقائق في وقتها، هل أعدت الإطلاع عليه عندما نشر؟

رنا فاروق: أعدت الإطلاع عليه.

غادة عويس: يعني خلص إلى أن الوضع الأمني ببورسعيد بمباريات سابقة لهذه المباراة بأيام كان ينبأ بوقوع كارثة، قوات الأمن لم تقدر الخطورة في المباراة، أكد وجود حالة من التسبب، دخول الجماهير بعد بداية المباراة بصورة مخالفة، تمكين بعض العناصر المدنية غير معلومة الهوية من التواجد بأرض الملعب، كشف أيضاً عن وجود خطتين أمنيتين للمباراة مؤرختين بذات التاريخ مما يعني جرى التعديل، هنالك بحسب هذا التقرير استنتاج لا يمكن يعني لأي عاقل أن يبتعد عنه وهو أن هنالك كان مخطط مبرمج له؟

رنا فاروق: وأنا قلت في أول الحلقة وأقولها ثاني في هذه الحلقة أن الفاعل- أنا بالنسبة لي رؤيتي الخاصة- الفاعل الأول والأخير في هذه المجزرة هو التقصير الأمني وهذا ما

يقوله لجنة تقصي الحقائق وتقرير تقصي الحقائق، فيجب أن يقدم الفاعلين الحقيقيين لهذه المجزرة بعيداً عن التسييس القضائي وبعيداً عن المظلمة القضائية ويجب أن يتم تقديم الفاعلين الحقيقيين ويجب أن تتم المحاكمات بطريقة سريعة لأن هذا الحدث ليس من الأحداث العادية هذه مجزرة قتل فيها شباب أبرياء وأتهم فيها ويرون أنهم يعني أهالي اللي اتهموا في القضية يرون المشكلة اللي إحنا شفناها في قضية بورسعيد، فيجب أن يتم الحكم ويجب أن يتم الحكم سريعاً ويجب أن يتم القصاص الذي نطالب به من ثورة 25 يناير إلى الآن لم يتحقق القصاص في أي ركن من أركان ما حدث خلال هذه الثلاث سنوات.

غادة عويس: سيد عصام إلى أي حد تشعر بأن تسييس المسألة هدر حق الضحايا بالحصول على العدالة؟

عصام عبد الباري: والله أنا اعتقد أنه القضية دخلت في مجال التسييس خلاص في هذا انحدرت إلى التسييس وأعتقد أنه..

غادة عويس: تحمل المسؤولية لمن؟ تحمل المسؤولية لمن خاصة أنه حتى اللحظة كل الأدلة القوية تشير إلى تقصير أممي كما قالت السيدة رنا على الأقل تقصير أممي وتورط وأيضاً بيان لجنة تقصي الحقائق أشار إلى ذلك الآن أنت تشير بأصبع الاتهام لمن؟ ولمن تحمل المسؤولية؟

عصام عبد الباري: نعم كان هناك تقصير أممي بدليل أن مدير الأمن صدر ضده أشغال شاقة نعم ودي حقيقة، وبدليل أن الذين تبرؤوا والنيابة رأت أنه أكيد يكونوا من وجهة نظرهم أنه يأخذوا أحكاماً ثانية إنما إحنا أنا بقول لك عن مشاعرنا إحنا، إحنا كنا ارتضينا بالحكم الأولاني ده وقولنا أن القضاء المصري سيجبر خاطرنا ويقيد لنا حتى هذا الحكم بنسبة 70 إلى 80% عشان نستريح ونمارس حياتنا ونعيش حياتنا بقى ولا يسبنا نقعد أربع سنين، أربع سنين نشغل في قضية! لما كل أسرنا تتحطم وكل الناس تتحطم ونفسيته تتحطم لما يشوفوا الجاني يلهو ويلعب وكذا وأنا اللي أحطم، في أي منطلق في أي عدل!

استغلال الحدث الرياضي لتحقيق مآرب سياسية

غادة عويس: دكتور إلى أي حد هنا يمكن القول أن السياسي اختلط بالرياضي أو جرى استغلال الرياضة لمآرب سياسية؟

خالد محمد: لا هو حضرتك لو نظرنا إلى الموضوع برمته فإحنا هذه الحادثة تحديداً هي حادثة سياسية من الدرجة الأولى.

غادة عويس: ولكن أصلها حدث رياضي.

خالد محمد: استغلال الحدث الرياضي، ما هو أنا كيف استغل الأحداث من حولي، أنا عايز أقول لحضرتك أنه بمجرد انعقاد مجلس الشعب بعد أول دورة من دوراته بعد أول انتخاب ديمقراطي حدث فعلياً وُجهه مجلس الشعب بثلاث إشكاليات كبرى مدبرة بشكل واضح وصريح كانت بدايتها إستاذ بورسعيد، أحداث بورسعيد مدبرة ثم فوجئنا بعدها مباشرة بأحداث الجمعيات الأهلية وهروب المتهمين على طائرات عسكرية وإلى آخره، ثم فوجئنا بأن رئيس الوزراء يحضر في أول جلسة من المجلس لإساءة العلاقات بالدول العربية ويتهم دولا عربية بأنها لم تمد يدها بالمساعدة وإلى آخره، وأن مصر لن ترقع كان مخططاً كاملاً، إذن الأحداث الرياضية أو غير الرياضية كانت تستغل استغلالاً سياسياً بشكل واضح وصريح هو الخطورة الأكبر من كدا..

غادة عويس: أليس انتقام للأهلاوي، بالإشارة إلى مسألة الانتقام منهم.

خالد محمد: هي مسألة حضرتك كلها متداخلة معاً يعني وزارة الداخلية لها أعداء مع الألتراس بقى لها فترة طويلة وأيضاً شباب الألتراس ومشاركتهم في ثورة 25 يناير بصورة فعالة وقوية جعلت من وزارة الداخلية تجعله هدفاً للانتقام، لأنه شباب الألتراس شباب ثوري يعني كان وقوداً فعلياً في قلب الثورة في ميدان التحرير فطبعاً الآن ينتقم من كل من شارك في ثورة 25 يناير وكل من استطاع إنجاز هذه الثورة.

غادة عويس: يعني يجري الانتقام مرتين مرة في الحادثة نفسها ومرة عندما تلغى الأحكام؟

خالد محمد: إذا جاءت دولة قمعية استبدادية لن تنتقم مرة أو مرتين ستظل تنتقم طوال وجود هذه الدولة لأنها تريد أن ترقع الشعب المصري كله وتريد أن تجعله يستجيب لما تقوله هي فقط، إذن المسألة هي مسألة انتقام من الدولة العميقة انتقام ممن قام بثورة 25 يناير إعادة إلى ما قبل 25 يناير، براءة جميع رموز النظام السابق من أول الرئيس المخلوع إلى أحداث بورسعيد إذن نحن الآن أمام عودة مرة أخرى للدولة العميقة والنظام السابق.

غادة عويس: رنا بشكل سريع كنا نشهد اعتراضات وتظاهرات ضد الأحكام التي كانت تصدر أيام مرسي الآن أنتم لا نشهد أي اعتراضات على هكذا أحكام وأنت تقولين هناك تساؤلات على الموضوع برمته، ما الذي جرى بشكل سريع؟

رنا فاروق: هو بشكل سريع بس أعلق على زميلي بقوله أن هذه كانت مؤامرة أو بعض المؤامرات المتتابعة خلال المجلس، أحب أن أذكره بأن هذا المجلس كان من يحكم في

وقتها هو المجلس العسكري، مجلس البرلمان يعني هو يقصد البرلمان، فمن كان يحكم في هذا الوقت هو المجلس العسكري فهل زميلي يقصد أن المجلس العسكري كان يدبر لنفسه مذبحه في عهده أم لا؟

غادة عويس: لا أعتقد كذلك.

خالد محمد: لا هو ما كنش يدبر لنفسه، هو مخطط إفشال للتجربة الديمقراطية لعودتهم مرة أخرى للحكم وهذه كانت بداية الانقلاب الذي حدث بعد سنتين، المجلس العسكري يدبر، المجلس العسكري في النهاية ما كنش هو الذي سيدان هو كان سيضحي في النهاية حتى لو وصلت إن هو يضحى بوزير داخلته اللي هو تسبب في الإهمال وغيره وغيره ما كنش رح يضحى بنفسه هو كان في النهاية سيضحي..

غادة عويس: أوضح لك، بشكل سريع سؤالي أنكم يعني تعترضون على شيء وشيء آخر يمثله بعلمات استفهام لا تعترضون؟

رنا فاروق: لم يحدث، نحن ندين وأدنا بشدة اليوم في تقريرنا وأدنا بشدة الإفراج عن المتهمين وقلنا أنه يجب على الثورة أن تذهب في مسارها الصحيح ويجب أن يتم تقديم الفاعلين الحقيقيين للمحاكمة ويجب أن تأخذ الأمور القادمة مسار ثورة 25 يناير ومطالب 25 يناير.

غادة عويس: شكراً لك، هذا كنتم تفعلونه أيام مرسي؟ لا أعتقد.

رنا فاروق: كنا نفعله أيام مرسي.

غادة عويس: في بيانات فقط بدون تظاهرات وشارع؟

رنا فاروق: أزاى؟ لم أفهم سؤالك.

غادة عويس: على أي حال انتهى الوقت.

رنا فاروق: لا لم أفهم سؤالك لا أريد أن نختم الحلقة قبل أن أفهم.

غادة عويس: أنت قلت أن ردود الأفعال كانت تختلف أيام مرسي عندما تحدث هكذا قضية أليس كذلك دكتور؟

خالد محمد: نعم، نعم.

رنا فاروق: لم تختلف، سؤالك يعني أحب إن أنا أوظفه حضرتك تتكلمين عن من؟ عن

أيام الثورة ولا..

غادة عويس: أقصد أيام مرسى كنتم تشاركون بتظاهرات تعترض عندما يحدث هكذا أو تصدر هكذا قرارات عن القضاء ، الآن لا نرى مثل ردود الأفعال؟

رنا فاروق: ومشاركتنا في "لا للمحاكمات العسكرية ولا لقانون التظاهر".

غادة عويس: شكراً جزيلاً لك رنا فاروق عضو حزب الدستور والمتحدثة باسم اتحاد شباب الثورة وأشكر الدكتور خالد محمد أستاذ القانون وعضو مجلس الشعب المصري المنحل أهلاً وسهلاً بك، وأشكر من القاهرة السيد عصام عبد الباري المتحدث باسم أهالي شهداء مذبحة إستاذ بورسعيد، في الجزء الثاني من حلقتنا مشاهدنا بعد الفاصل سنناقش أبعاد الجدل في ليبيا حول تمديد ولاية المؤتمر الوطني العام وتأثير هذا الجدل على عملية التحول السياسي في البلاد ابقوا معنا.

[فاصل إعلاني]

غادة عويس: أهلاً بكم من جديد، في السابع عشر من فبراير عام 2011 انضم الليبيون إلى ثورات الربيع العربي وخاضوا معارك عنيفة وقدموا تضحيات جمّة حتى تحقق لهم التحرر من نظام العقيد معمر القذافي لكنهم اليوم يواجهون استحقاقات إعادة بناء مؤسسات الدولة وسط خلافات بين النخب السياسية حول تمديد فترة عمل المؤتمر الوطني العام وهو البرلمان والتي تنتهي في السابع من هذا الشهر وذلك في إطار خريطة طريق تدعو إلى انتخابات عامة مبكرة في حال الإخفاق في إعداد دستور للبلاد بحلول مايو المقبل، ولمناقشة هذه القضية ينضم إلينا من طرابلس كل من النائب محمود الغرياني عضو اللجنة التشريعية والدستورية في المؤتمر الوطني العام وعبد اللطيف المهلهل عضو تحالف القوى الوطنية، سيد عبد اللطيف ما حجم المعارضين على خريطة الطريق؟

جدل حول تمديد ولاية المؤتمر الوطني العام

عبد اللطيف المهلهل: أولاً أهلاً وسهلاً بك وبكل مشاهد كريم، من خلال قناتكم الحقيقة أولاً أحب أن أثبت شيء قضية تحالف القوى الوطنية جمد النشاط الحزبي في الحكومة وفي المؤتمر أنا شخصياً لا أمثل التحالف أمثل يعني بعض الكتل وهي كتلة الحراك الوطني تحديداً ولكنني شخصياً اعترضت على جزء من هذه الخارطة وليس كل الخارطة، الخارطة كما قدمت وقبل أن أتحدث أنا شخصياً مع الشرعية بكل أبعادها مع

التداول السلمي للسلطة مع الديمقراطية لأنها مبدأ من مبادئ ثورة السابع عشر من فبراير أنا لست مع الغوغائية ولست مع انقسام البلد، أنا شخصياً الذي حفزني وهو ربط خارطة الطريق بمسألة الهيئة التأسيسية هيئة الستين المنتخبة أنا أفرق بين هيئة معينة وهيئة منتخبة، الهيئة المنتخبة تحتاج إلى صياغة الدستور وقتاً طويلاً مسألة التوهم بأن في 120 يوم مثلاً يجهز الدستور للاستفتاء أنا اعتبره هذا وهماً، الهيئة التأسيسية تحتاج لمدة أطول تحتاج إلى فترة لا بأس بها، كنت أتمنى بالفعل أن تكون في خارطة الدستورية تعديل للإعلان الدستوري بما يتوافق ومسألة الانتخاب، أما أنا أدعو الشعب إلى الانتخاب بالكامل و ثم أعطي أربع شهور للهيئة التأسيسية اللي هي 120 يوم طبقاً للإعلان الدستوري السابق اللي أعده المجلس الوطني ولم يعدل فهذه شخصياً أنا اعتبرها شيئاً خاطئاً يجب أن ن فك الارتباط بين مسألة الانتقال إلى فترة انتقالية أخرى وهو أن نسلم للجسم التشريعي وأن نعتزف بأننا طوال هذه المدة أخفقنا في تنفيذ استحقاق هام وهو الدستور لأننا جميعاً العهد والميثاق الذي أعطيناه لكل ناخب يتلخص بأننا هيئة تأسيسية تشكل حكومة وميزانية وقانون عدالة انتقالية وبالاختيار يختار الشعب الهيئة الدستورية كما هو في التعديل الذي حدث من المجلس الوطني في 3 من أغسطس 2011 هذه هذا مجمل ما أحببت أن أشير إليه.

معوقات صياغة الدستور في ليبيا

عادة عويس: سيد محمود الغرياني إذن كما أشار السيد عبد اللطيف يجب فك الارتباط هذه الفكرة بالتحديد أريد تعليقا منك عليها وأيضا مسألة سبب الإخفاق في الوصول إلى الدستور؟

محمود الغرياني: هو الحقيقة لا يوجد إخفاق في الوصول إلى الدستور الأمور لا زالت تسير بطبيعتها الدستورية هناك تشكيل للمفوضية العليا للانتخابات ودعوة لانتخابات الهيئة التأسيسية وذلك وفق ما هو محدد في الإعلان الدستوري، الإعلان الدستوري هو لا يوصف بالسابق هو إعلان دستوري ساري حالياً لحد الآن وهو الذي أقسمنا عليه وبالتالي ما نص عليه الإعلان الدستوري ملزم لنا، وما نص عليه الإعلان الدستوري ينص على أن الهيئة التأسيسية تتم أعمالها ثم يقوم المؤتمر الوطني العام بتنظيم الانتخابات التالية، وبالتالي ما حدث في خارطة الطريق هو ليس أمراً جديداً أو خارقاً للإعلان الدستوري بل العكس هو الذي يفرق الإعلان الدستوري أعتقد أن هناك خلطاً شديداً في التوصيف لأن مثلاً ما حدث ليس تمديداً للمؤتمر الوطني العام بقدر ما هو

تخطيط للمدة المتبقية وتخطيط زمني للمدد التي يحتاجها للوصول إلى أمور نهائية لكون أن الإعلان الدستوري لم يتم بتصنيف دقيق للمدد الزمنية، هذا التصنيف هو التوصيف الصحيح والدستوري والذي اتفق عليه كثير من القانونيين وحتى الجهات الدولية التي ناقشت هذا الموضوع، وبالتالي ما حدث هو خارطة للطريق المتبقي من أداء عمر المؤتمر الوطني العام هذا طبعا في الشق القانوني، لكن في الشق السياسي والاعتراض على أداء المؤتمر الوطني العام وكونه يحتاج إلى مرحلة تصحيحية صحيحة أو حتى ربما يطالبه البعض بالتسليم فهذا أمر قد يكون مشروعا في المنطق الديمقراطي السلمي التداولي لكن التوصيف الأساسي من الناحية القانونية أنه هو أن ولاية المؤتمر الوطني العام لا تحتاج إلى تمديد بقدر ما هي تحتاج إلى تخطيط محدد للمدد وهذا ما وقع في التعديل الدستوري السادس الذي صوت عليه أول أمس.

غادة عويس: كنت قد سألتك عن الإخفاق لأنه هناك كما تعلم تظاهرات مخطط لها تندد بتمديد الولاية وتعترض على هذه الخطوة لأنها مخالفة للإعلان الدستوري وتظاهرات حتى الآن هنالك أحاديث كثيرة حولها قد تعكّر صفو ما يحدث في ليبيا.

محمود الغرياني: نعم يمكنني توضيح ذلك باختصار أن هذا الإخفاق أو التأخر الذي يتهم به المؤتمر الوطني العام في تشكيل الهيئة التأسيسية هو بسبب أوضاع قانونية مختلفة من ضمنها التعديل الدستوري الثالث الذي قام به المجلس الوطني الانتقالي إبان أو قبيل استلام المؤتمر الوطني العام للسلطة ثم تبين أن هذا التعديل الدستوري غير دستوري أصلا وأخذت المحكمة الدستورية أشهرا في القضاء بهذا الأمر، فهذه المدد في الحقيقة هي مدد أثرت على الانطلاق نحو انتخاب الهيئة التأسيسية، ما يقع الآن أو الوصول للمؤتمر الآن في هذه اللحظة إلى تحديد موعد 20 فبراير لانتخاب الهيئة التأسيسية في الحقيقة هو زمن لا يعتبر متأخرا إذا أخذنا بالمنطق المحايد ولم نأخذ في الاعتبار الاعتراضات السياسية على أداء المؤتمر الوطني العام أو على بعض الاعتراضات من هنا أو من هناك لكنها تأخذ كجانب سياسي ولا يمكن توصيفها من الناحية القانونية بأنه تأخر، لأن المدد يعني المدد الدستورية تأخذ في اعتبارها التعديلات الدستورية وتدخل المحكمة الدستورية.

غادة عويس: طيب سيد عبد اللطيف إذن لو قارنا مثلا بتونس فعلا كما يقول سيد محمود، الفترة قصيرة لم التحدث عن تقصير وتأخر طالما أن الفترة الزمنية أصلا التي كانت محددة تعتبر قصيرة مقارنة بحجم الاستحقاقات في ليبيا؟

عبد اللطيف المهلهل: لا هي سيدتي أنا معك في هذا حيث كان من المفترض أن يقوم المؤتمر بتعديل الإعلان الدستوري من الجلسات الأولى أو يلجأ إلى الاختيار كما هو وارد في التعديل بتاع 3 أغسطس 2011 الذي حدث في المؤتمر كالأتي أولاً: كان الإعلان الدستوري ينص على تشكيل الحكومة خلال 30 يوم بينما هو يشكل الحكومة خلال تسعين يوم، انظري إلى هذا، هذه مخالفة للإعلان الدستوري، كان يتحدث عن خمسين يوم يتحدد فيها مصير الهيئة الدستورية بالاختيار وكان من الممكن ألا نلجأ إلى المحكمة ونأتي إلى تطبيق الاختيار في شهر سبتمبر ونضع قانون الانتخاب في شهر أكتوبر ونوفمبر ونسلم ذلك في شهر ديسمبر يعني نعين هيئة تأسيسية في آخر نوفمبر ونلجأ إلى تطبيق الانتخاب ديسمبر ويناير وفبراير مع مارس نستطيع أن يكون هناك انتخاب والهيئة التأسيسية تعمل عملها وربما الآن كانت انتهت من الدستور أو انتهت من جل الدستور، لكن الذي حدث هناك تخط، هل نلجأ إلى الاختيار أم نلجأ إلى التعيين؟ وحدث جدال قوي بين الاثنين وفي شهر ديسمبر أو نهاية نوفمبر 2012 لجئوا إلى المحكمة العليا ومع لجوئهم إلى المحكمة العليا في شهر فبراير عندما قررت أن تعديل المجلس الوطني غير دستوري لم يلجئوا إلى التعيين بل عادوا وصوتوا للانتخاب وهذا معروف لدى الجميع، في الحقيقة هناك تخط في مصير الهيئة التأسيسية مما أطال عمر الانتخاب، ثانياً: إن تعيين المفوضية لم يكن إلا في شهر مايو والقسم على التعيين وتحديد الأسماء لم يكن إلا في شهر يوليو وهذا كله تأخير، وطبعاً الذي حدث قانون الانتخابات عمل في شهر سبتمبر وأكتوبر وكذلك أخذ جزء من نوفمبر ولا يزال حتى موضوع المكونات الثقافية يعني أوقع المؤتمر بطول زمني ومن هنا وقع هذا التخط الذي أتحدث عنه ولذلك أنا كنت أتمنى أن الاستحقاق يجب أن يعطى الأولوية ولا يغرق المؤتمر..

غادة عويس: ولكن هل يعالج..

عبد اللطيف المهلهل: في تفاصيل أخرى وفي إصدار قرارات وقوانين.

غادة عويس: هذا التأخير ألن يكون تأخير يعني مسألة معالجة ذلك بالانتقاد وبالتظاهرات وبمطالبة المؤتمر بالرحيل لأن ولايته انتهت هذا ألا يؤخر المرحلة الانتقالية أكثر وأكثر؟

عبد اللطيف المهلهل: أنا معك في شيء معين أنا أخشى ما أخشاه أن المؤتمر لا يكون ملتزماً حتى بالمواعيد التي حددها هذه واحدة، ثانياً يجب أن نفرق كما قلت أنفاً بين التعيين وبين الانتخاب، عندما ننتخب الهيئة الدستورية لا ننتخبها لفترة أربع شهور معنى

ذلك أنا أخشى ما أخشاه وربما تكون بعض مسودات الدستور موجودة وهذا لا يصح أنا مع مسألة أن الهيئة تُعطي مدة زمنية كافية لأن هذا الدستور لا يوضع لسنتين أو ثلاثة أو عشر سنوات أو عشرين سنة هذا سيدتي الدستور يوضع لأجيال كلما طال أمد الدستور طال استقرار الدولة كلما كثرت تعديلات الدستور وألغي الدستور عبث ذلك باستقرار الدولة، هذا الذي يجعلني أطلب بأن تمنح الهيئة التأسيسية مدة كافية لصياغة الدستور ووضعه للاستفتاء.

غادة عويس: صحيح، سيد محمود لم لا تعطى إذن المدة الكافية؟

محمود الغرياني: الحقيقة هو هذا الأمر هو تناول عكسي للأمر أنا في اعتقادي أنه عندما دخل كل أعضاء المؤتمر الوطني العام للمؤتمر كان أمامهم الإعلان الدستوري الذي ينص على أن الهيئة التأسيسية ستقوم بعملها خلال أربعة أشهر منذ ذلك التاريخ كان يجب على من يرى أن هذه المدة غير كافية ألا يقبل بهذا النص الدستوري ولا يقسم عليه، بعد أن أقسمنا عليه ودخلنا وفاتت السنة والنصف والآن يتذكر أكبر حزب من أحزاب المؤتمر أن هذا الأمر غير منطقي فأعتقد أن هذا تناول للموضوع بشكل عكسي.

غادة عويس: طيب بالنسبة سيد محمود..

محمود الغرياني: إن الوضع الحالي الآن هو ما يحتم..

غادة عويس: إذن أنت تعتقد أنه تأخر بالاعتراض على ذلك أريد تقديرك لحجم المعارضين على ذلك ولماذا اللجوء إلى مفتي الديار الليبية صادق الغرياني الذي حذر الليبيين من مغبة الخروج في تظاهرات لإسقاط برلمان بلادهم معتبراً بذلك خروجاً على ولي الأمر؟

محمود الغرياني: نعم هو لو تقصدين حجم المعارضين في داخل المؤتمر الوطني العام فأعتقد أن الخارطة حسبما صوّت عليها في التعديل الدستوري أول أمس واضحة جداً في أنها تحصّلت على تأييد كبير جداً لدرجة أن الحضور كانوا 149 شخصاً وصوت..

غادة عويس: طيب تأييد كبير إذن لم اللجوء لمفتي الديار؟

محمود الغرياني: وهذا أكثر من التعديل الدستوري، لا لكن هناك موضوع آخر وهو أن الجدل السياسي خارج المؤتمر الوطني العام وربما بعض مواقف الكتل السياسية وإعلانها عن مواقف محددة وربما بعض المخاوف المجتمعية التي لا تخفى أعتقد على

الجميع جعلت الشأن العام كله يتناول هذا الموضوع بما فيه دار الإفتاء الليبية التي هي جزء أساسي في أداء الأحكام الشرعية وتوصيل الأحكام إلى الناس واعتقد أن هذا الأمر مقصود به التهدئة وتناول المشاكل السياسية بروح علمية وبروح فيها توافق أكثر وفيها يعني نظر إلى المصالح والمفاسد أكثر من فيها حل سريع ويعني جذري لمشكلة في لحظة تاريخية معينة.

غادة عويس: الأستاذ عبد اللطيف بشكل سريع لديكم نفس المخاوف الاجتماعية كما سماها؟

عبد اللطيف المهلهل: طبعاً أنا لا أخفي عليك من يجلس إلى مؤسسات المجتمع المدني ومن يعني يطلع على شبكة المعلومات ويطلع على رصد الرأي العام بشكل عام يرفض، يظن أن مؤسسات المجتمع المدني تظن أن المؤتمر مدد لنفسه فترة طويلة أنا أقول على المؤتمر في هذه الحالة يجب أن يدير البلد بشكل تسييري وليس بشكل إعطاء قرارات وإحنا طالبنا مع الخارطة إصلاح المؤتمر من ضمنها إصلاح لائحة العمل الداخلي إصلاح الرئاسة..

غادة عويس: شكراً جزيلاً لك.

عبد اللطيف المهلهل: إصلاح الكثير من المؤتمر يجب إصلاحه حتى يقتنع الرأي العام بأن المؤتمر بدأ أداءه حسناً المشكلة التي يعاني منها الناس يعتبرون على المؤتمر بأن أداءه يعد أداء سيئاً في مجمله.

غادة عويس: وصلت الفكرة، شكراً جزيلاً عبد اللطيف المهلهل عضو تحالف القوى الوطنية عن كتلة الحراك الوطني وأيضاً أشكر النائب محمود الغرياني عضو اللجنة التشريعية والدستورية في المؤتمر الوطني العام كنتما معنا من طرابلس، إلى اللقاء.